في الخفاء الرقمي
عالم غسل الأموال الإلكتروني تحت المجهر

محمد متعب الهاجري، ماجستير في القانون العام،
إشراف: د. إياد هارون محمد، أستاذ القانون الجنائي المساعد، كلية القانون – جامعة قطر

لم يعد غسل الأموال مجرد جريمة مالية تقليدية يمكن احتواؤها داخل الأُطر القانونية الكلاسيكية، بل تحوَّل في البيئة الرقمية إلى نشاط خفي يتجاوز الحدود ويستعصي على وسائل التتبع المعتادة. فالتكنولوجيا لم تسرِّع حركة الأموال فحسب، بل أعادت تشكيل منطق الجريمة ذاته، في فضاء غير مادي يتسم بالتعقيد واللامركزية.

ومن ثم، لم تعد الإشكالية في تجريم الفعل، بل في مدى قدرة القانون على مواكبة جريمة تتطور بوتيرة أسرع من التشريع، وعلى تحقيق التوازن بين فعالية المكافحة وضمانات العدالة الجنائية.

التحوُّل المفاهيمي لجريمة غسل الأموال في البيئة الرقمية

يقوم البناء التقليدي لجريمة غسل الأموال على ثلاث مراحل متتابعة: إدخال الأموال غير المشروعة في النظام المالي، ثم تمويه مسارها، وأخيرًا دمجها في الاقتصاد المشروع. غير أن هذا التصور، رغم استمراره من حيث الإطار النظري، أصبح يواجه تحديًا حقيقيًا في البيئة الرقمية، حيث تندمج هذه المراحل أو تختفي الفواصل بينها بفعل السرعة التقنية وتعقيد العمليات.

فالمعاملة الإلكترونية الواحدة قد تتضمن سلسلة من التحويلات العابرة للحدود، تمر عبر أنظمة متعددة، وتُشفَّر بياناتها بطريقة تعيق تتبعها. وهو ما يؤدي إلى تآكل الفرضية التقليدية التي تقوم عليها الجريمة، والمتمثلة في إمكانية تعقب المال عبر مسار زمني ومكاني واضح.

كما أن الطبيعة اللامركزية لبعض الوسائط، خاصة العملات المشفرة، تطرح إشكالية فقهية تتعلق بتحديد محل الجريمة ذاته: هل يُقصد به المال في صورته التقليدية، أم القيمة الرقمية التي قد لا تخضع لأي نظام قانوني مركزي؟ وهو تساؤل يعكس تحوُّلاً عميقًا في مفهوم المال ذاته، ويستدعي إعادة تأصيل فقهي لموضوع التجريم.

إشكالية التكييف القانوني في ظل الوسائط الإلكترونية

يثير غسل الأموال عبر الوسائط الإلكترونية إشكالية دقيقة تتعلق بالتكييف القانوني، خاصة في الحالات التي تتداخل فيها الأفعال المشروعة مع الاستخدام غير المشروع للتكنولوجيا. فوسائل الدفع الإلكتروني، والعملات الرقمية، والمنصات المالية، هي في أصلها أدوات مشروعة، بل تمثل ركيزة للاقتصاد الحديث.

غير أن استخدامها في تمرير أموال غير مشروعة يثير تساؤلاً حول الحد الفاصل بين النشاط المشروع والسلوك الإجرامي. فهل يكفي مجرد استخدام هذه

الوسائل في عملية مالية مشبوهة لقيام الجريمة، أم يتطلب الأمر توافر قصد جنائي خاص يتمثل في العلم بالمصدر غير المشروع للأموال؟

يميل الفقه الجنائي إلى ضرورة توافر هذا القصد الخاص، باعتباره عنصرًا جوهريًا في جريمة غسل الأموال، غير أن إثباته في البيئة الرقمية يواجه صعوبات عملية، نظرًا لاعتماد المعاملات على أنظمة مؤتمتة، وغياب التفاعل المباشر بين الأطراف، مما قد يؤدي إلى توسيع نطاق المسؤولية الجنائية على نحو يهدد مبدأ الشرعية.

الأدلة الرقمية بين الحرية الإثباتية وضمانات العدالة

تُعد مسألة الإثبات من أكثر الإشكاليات تعقيدًا في جرائم غسل الأموال عبر الوسائط الإلكترونية، حيث تعتمد هذه الجرائم على أدلة رقمية قد تكون عرضة للتلاعب أو الإخفاء أو التدمير.

ورغم اتجاه التشريعات الحديثة إلى الاعتراف بحجية الأدلة الرقمية، فإن ذلك لا يحسم الإشكال بالكامل، إذ يظل السؤال قائمًا حول مدى توافر الضمانات الكافية للتحقق من سلامة هذه الأدلة، خاصة في ظل الاعتماد على تقنيات متقدمة قد لا تكون مفهومة بشكلٍ كامل للقضاء.

كما أن جمع الأدلة الرقمية يثير إشكاليات تتعلق بالخصوصية، إذ قد يتطلب الأمر الوصول إلى بيانات شخصية أو مالية عبر الحدود، مما يستدعي تحقيق توازن دقيق بين متطلبات التحقيق وضمانات الحقوق والحريات.

بين المرونة التشريعية وغموض التطبيق

اتجه المُشرِّع القطري إلى تبني تعريف واسع لجريمة غسل الأموال، بما يسمح باستيعاب صورها المختلفة، وهو توجُّه محمود من حيث المرونة التشريعية ومواكبة التطوُّر. غير أن هذا الاتساع قد يؤدي – في بعض الحالات – إلى قدر من الغموض في التكييف القانوني، خاصة في ظل غياب تنظيم تفصيلي يراعي الخصوصية التقنية للوسائط الإلكترونية.

فالتنظيم القائم، رغم شموله، لا يضع معايير دقيقة للتعامل مع بعض الظواهر المستحدثة، كالأصول الرقمية والمنصات اللامركزية، كما لا يقدم إطارًا إجرائيًا واضحًا ينظم آليات جمع الأدلة الرقمية وتقييمها، وهو ما قد ينعكس على استقرار التطبيق القضائي.

وتزداد هذه الإشكالية في ضوء الطبيعة الفنية لهذه الجرائم، حيث يصعب في كثير من الحالات التمييز بين الاستخدام المشروع للتكنولوجيا والسلوك الإجرامي، الأمر الذي يطرح تحديًا حقيقيًا في تحديد نطاق القصد الجنائي وإثباته.

ومن زاوية فقهية، فإن الاعتماد على الصياغات العامة، رغم ما يوفره من مرونة، قد يثير تساؤلات تتعلق بمدى اتساقه مع مبدأ اليقين القانوني، الذي يقتضي وضوح النص الجنائي وقابليته للتوقع، تجنبًا للتوسع في التفسير على نحو قد يمس بضمانات الشرعية الجنائية.

ومن ثم، فإن التحدي لا يكمن في اتساع التجريم، بل في تحقيق قدر من الدقة التشريعية التي تضمن وضوح الحدود الفاصلة بين المشروع وغير المشروع في بيئة رقمية سريعة التطوُّر.

حدود المواجهة الوطنية في ظل الطابع العابر للحدود

تكشف جرائم غسل الأموال عبر الوسائط الإلكترونية عن محدودية المقاربة الوطنية، إذ تتوزع العملية الواحدة عبر عدة دول، بما يُضعف من فعالية قواعد الاختصاص التقليدية.

ومن ثم، تصبح المواجهة مرهونة بفعالية التعاون الدولي، لا سِيَّما في تبادل المعلومات وتنسيق الإجراءات، رغم ما يواجهه ذلك من تباين تشريعي واعتبارات سيادية.

وفي هذا السياق، يبرز النموذج السنغافوري كنموذج متقدم في مكافحة غسل الأموال في البيئة الرقمية، وهو ما يبرر الاسترشاد به مقارنًا، إذ يعتمد على مقاربة تكاملية تجمع بين تنظيم داخلي فعَّال وانخراط نشط في آليات التعاون الدولي، مع إخضاع الأنشطة المالية الرقمية لالتزامات رقابية دقيقة، بما يعزز من القدرة على تتبع المعاملات ذات الطابع العابر للحدود؛ ومن ثم، لم يعد التحدي محصورًا في نطاق الإقليم، بل في مدى قدرة النظام القانوني على التكيف مع الطبيعة العابرة للحدود لهذه الجرائم.

الخاتمة

يُظهر التحليل أن التحدي الحقيقي في مواجهة غسل الأموال عبر الوسائط الإلكترونية لا يكمن في نقص التجريم، بل في كفاية الأدوات القانونية والإجرائية لمواكبة بيئة رقمية متغيرة. ومن ثم، فإن تطوير الإطار القانوني القطري ينبغي أن يتجه نحو تعزيز التخصص والدقة، دون التفريط في المرونة.

وفي هذا السياق، من الضروري أن يتبنى المُشرِّع توجهًا أكثر وضوحًا في تنظيم الوسائط الرقمية، من خلال وضع تعريفات دقيقة للأنشطة المالية المستحدثة، وتحديد الالتزامات القانونية لمقدمي خدمات الأصول الرقمية، بما يحد من الغموض في التكييف القانوني، ويعزز من قابلية النصوص للتطبيق.

كما تقتضي فعالية المواجهة تطوير القواعد الإجرائية المتعلقة بالأدلة الرقمية، بحيث يتم إرساء إطار قانوني يوازن بين حرية الإثبات وضمانات العدالة، من خلال وضع ضوابط دقيقة لجمع الأدلة وتحليلها، وتدعيم القدرات الفنية للجهات القضائية.

ولا يقل أهمية عن ذلك تعزيز البُنية المؤسسية، عبر دعم وحدات المعلومات المالية بالأدوات التقنية اللازمة، وتطوير آليات التنسيق بين الجهات المختلفة، بما يضمن سرعة الاستجابة وفعالية التحليل.

وأخيرًا، فإن تعزيز الانخراط في المنظومة الدولية لمكافحة غسل الأموال يمثل ضرورة لا غنى عنها، ليس فقط من خلال الالتزام بالمعايير الدولية، بل من خلال المساهمة الفاعلة في تطويرها، بما يضمن مواكبة فعَّالة لجريمة تتطوَّر أسرع من القانون ذاته.

